

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/AC.96/1026/Add.1
25 September 2006

ARABIC
Original: ENGLISH AND FRENCH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة السابعة والخمسون

جنيف، ٢-٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

الميزانية البرنامجية السنوية لمفوضية الأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين ٢٠٠٧

قدمها المفوض السامي*

إضافة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن
تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

* تأخر تقديم الوثيقة بسبب انعقاد اجتماع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ولأن التقرير لم يقدم إلى المفوضية إلا في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

أولاً - معلومات عامة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المعنون "الميزانية البرنامجية السنوية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٠٧" (A/AC.96/1026). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً الوثائق التالية:

(أ) مبادئ توجيهية شاملة للسياسات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين الذين تستعين بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/61/201)

(ب) التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/61/5/Add.5)

(ج) التقرير الخاص بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن البيانات المالية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (A/61/214/Add.1)

٢ - وقد اجتمعت اللجنة، خلال نظرها في التقرير، مع ممثلي المفوض السامي، الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية وتبادلوا الآراء بشأن النتائج والتوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/61/5/Add.5). وتقدم اللجنة تعليقات وملاحظات إضافية في هذا الصدد، وذلك في سياق تقريرها إلى الجمعية العامة عن التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (A/61/350).

٣ - وتبلغ تقديرات احتياجات الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٧، ٣٠٠ ٩٢٦ ٠٤٢ دولار وتوزعها كالآتي:

المجال	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)	النسبة المئوية
البرامج	٥٥٠ ٥٩٩ ٥٠٠	%٥٣
دعم البرامج، في كل من الميدان والمقر	٢٥٥ ٩٨٢ ٥٠٠	%٢٥
التنظيم والإدارة، بما في ذلك المساهمة المقدمة من ميزانية الأمم المتحدة العادية وقدرها ٧٠ ٤٣١ ٣٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة	٨٦ ٩٨٧ ٤٠٠	%٨
الاحتياطي التشغيلي*	٨٩ ٣٥٦ ٩٠٠	%٩
الأنشطة الجديدة أو الإضافية - المتعلقة بالولاية*	٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%٥
الموظفون الفنيون المبتدئون	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%١
المجموع	١ ٠٤٢ ٩٢٦ ٣٠٠	%١٠٠

* انظر الفقرة ١٧ أدناه.

٤- وتمثل الموارد المقترحة لعام ٢٠٠٧ انخفاضاً بنسبة ٩ في المائة مقارنة بالميزانية السنوية التي اعتمدها اللجنة التنفيذية لعام ٢٠٠٦ والبالغة ٢٩٧ ٠٠٠ ١٤٥ دولار (والتي تم تنقيحها لتصبح ١٤٦ ٧٩٦ ٩٠٠ دولار). وترد البارامترات المتعلقة بالميزانية في الفقرات ٣٧ إلى ٤٠ من وثيقة الميزانية. وتلاحظ اللجنة أن الميزانية البرنامجية التكميلية لعام ٢٠٠٦ بصيغتها المنقحة تبلغ ٨٠٠ ٠٠٧ ٢٨٨ دولار مقارنة بإنفاق بلغ ٤٧٥ ٣٠٠ ٢٥٨ دولار في عام ٢٠٠٥ (A/AC.96/1026، الجدولان أولاً - ٣ وأولاً - ٤). وتشير اللجنة إلى أن البرامج التكميلية تموّل من المساهمات المقدمة استجابة للنداءات الخاصة. وترد البرامج التكميلية المتوخاة لعام ٢٠٠٧، في هذه المرحلة، في الفقرة ٤٤ من تقرير الميزانية.

ثانياً - الفارق بين الميزانية والأموال المتاحة

٥- تلخص الفقرات ٢١ إلى ٣١ من وثيقة الميزانية الوضع فيما يتعلق بالموارد والنفقات في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. وتلاحظ اللجنة أن الفارق بين الميزانية والأموال المتاحة قد اتسع في ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ وأصبح يشكل أحد المواضيع المتكررة في البرنامج السنوي. وترد تعليقات مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن هذه المسألة في أهم الجوانب المالية وفي الفقرات ٣١ إلى ٤٦ من التقرير (A/61/5/Add.5). وتشاطر اللجنة المجلس انشغاله إزاء القدرة على تحمّل نفقات المفوضية في ضوء تطور الإيرادات، حيث إن نفقات المفوضية ظلت تفوق إيراداتها طوال السنوات الست الماضية، مما أدى إلى ركود الاحتياطي وأرصدة الصناديق في نهاية السنة. وطلبت اللجنة من جديد الحصول على معلومات تلخص أرصدة المفوضية للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦، التي ترد في مرفق لهذا التقرير.

٦- وتبين وثيقة الميزانية أن الفجوة في التمويل بين مجموع الأموال المتاحة وميزانية المفوضية التي اعتمدها اللجنة التنفيذية لعام ٢٠٠٥ بلغت ١٠٢,٢ مليون دولار، مقابل ٢٨,٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٤، مما أجبر المفوضية على فرض حدود قصوى على الميزانية البرنامجية والتكاليف الإدارية غير المتعلقة بالموظفين خلال السنة (أي تخفيض سلطة الإنفاق). ومن العوامل التي أسهمت في هذا الوضع أن المساهمات المقدمة لم تساير الزيادة في الميزانية البرنامجية السنوية، وأن جزءاً كبيراً من المساهمات قد خُصص لتمويل البرنامج التكميلي، فضلاً عن ضعف المؤسسة أمام تقلبات العملات الأجنبية مما أدى إلى خسائر كبيرة ناجمة عن أسعار الصرف - حيث بلغت خسائر أسعار الصرف ٢٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ مقابل مكاسب قدرها ٦,٩ ملايين دولار في عام ٢٠٠٤ (A/AC.96/1026، الفقرة ٢٥). وفي نهاية عام ٢٠٠٥، وجدت المفوضية نفسها مضطرة إلى اقتراض مبلغ ١٢,٢ مليون دولار من صندوق رأس المال المتداول والضمانات.

٧- وتلاحظ اللجنة أن المفوضية قامت في نهاية عام ٢٠٠٥، منذ اعتماد اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ للميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٦، وتحسباً لنقص في التمويل، بفرض حدود قصوى أخرى على الميزانية البرنامجية والتكاليف الإدارية غير المتعلقة بالموظفين والاحتياطي التشغيلي، بالإضافة إلى إجراء تخفيضات في ميزانية المقر في الربع الثاني من عام ٢٠٠٦.

٨- وأكد المفوض السامي، في تصديره للميزانية البرنامجية لعام ٢٠٠٧، على أن زيادة الاستقرار المالي تشكل إحدى الأولويات الرئيسية للمفوضية، مبيناً بذلك أن ميزانية عام ٢٠٠٧ تستند إلى مستويات التقشف لعام ٢٠٠٦ وأنه، من حيث الاستقرار على الأمد الطويل، فقد اتخذت التدابير اللازمة لعكس الاتجاه نحو زيادة عدد

الموظفين والتكاليف الإدارية بالنسبة إلى الميزانية التشغيلية. وتشير اللجنة أيضاً إلى أن المفوضية تعتزم تنفيذ نظام لإدارة الخزانة في عام ٢٠٠٧ وهو نظام سيساهم، في جملة أمور أخرى، في التخفيف من حدة التعرض لتقلبات القطع الأجنبي وذلك بالتوفيق بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة في العملات المختلفة (انظر الفقرتين ٢٨ و ٣١ أدناه).

٩- ونظراً لأن التبرعات تشكل ٩٧ في المائة من موارد المفوضية، تشدد اللجنة على أهمية اتخاذ مزيد من الخطوات لضمان القدرة على التنبؤ والمرونة والتمويل المبكر، لا سيما في سياق تغيير فترة دورة الميزانية من سنة واحدة إلى سنتين، وذلك فضلاً عن توسيع قاعدة التمويل. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن التبرعات غير المخصصة تشكل ١٨ في المائة من مجموع الموارد لعام ٢٠٠٥، وذلك بالمقارنة بالهدف الذي حددته المفوضية وهو ٢٥ في المائة (A/61/182، الفقرة ٦١). وترحب اللجنة بتنفيذ نظام جمع الأموال القائم على التحفيز والإدارة المركزية على الصعيد الميداني، وتشجع على بذل مزيد من الجهود لزيادة التمويل الآتي من القطاع الخاص. وتلاحظ اللجنة أن المفوضية قد حددت هدفاً يتمثل في جمع ١٠٠ مليون دولار سنوياً من مصادر خاصة بحلول عام ٢٠١٠. وقد رُصد مبلغ قدره ٨,٤ ملايين دولار في ميزانية عام ٢٠٠٧ للاستثمار في هذه الأنشطة، يُتوقع أن يحقق إيرادات من القطاع الخاص قدرها ٣٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ (A/AC.96/1026، الفقرة ١٥٣).

١٠- وبالإضافة إلى ذلك، تقدم وثيقة الميزانية في الفقرات ١٢١ إلى ١٢٦ معلومات عن عملية التغيير الهيكلي والإداري للمفوضية التي بدأت في أوائل عام ٢٠٠٦. وتبين الوثيقة المذكورة، أن هذه العملية تتضمن استعراض هياكل المنظمة وعملياتها وترتيباتها التنفيذية وتشكيل قوتها العاملة، وذلك بهدف عام يتمثل في إضفاء المزيد من المرونة على أنظمة الأداء في المفوضية وجعلها أكثر استجابة للتحديات الراهنة التي تواجه المفوضية. وتلاحظ اللجنة أن ميزانية عام ٢٠٠٧ لا تتضمن ولا تعكس أية مبادرات تتعلق بتغييرات ممكنة، ولكنها تشير إلى أنه تقرر وضع خطة وميزانية إطاريّتين بهدف تنفيذهما خلال فترة سنتين إلى ثلاث سنوات، مع الدأب على وضع خطة مفصلة بعد التاريخ المذكور. وتتوقع اللجنة أن تَطَّلَع على نتائج هذا الاستعراض إلى جانب مقترحات بشأن التغييرات والتحسينات اللازمة في سياق ميزانية السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

١١- وتلاحظ اللجنة انخفاض حصة الشركاء المنفذين في تنفيذ البرامج. وبعد التحقق، أبلغت أن عملية إدارة التغيير ستشمل بحث أسباب هذا الانخفاض فضلاً عن تحليل تكلفة التنفيذ المباشر مقارنة بالعمل مع شركاء.

ثالثاً - العرض

١٢- وترحب اللجنة الاستشارية بما أُدخل من تغييرات وتحسينات تضيفي على الميزانية المزيد من التبسيط وتجعلها أكثر إيجازاً وأسهل قراءة، وذلك حسب ما طلبته اللجنة في تقريرها (A/AC.96/1011/Add.1). ومع ذلك ترى اللجنة أنه لا يزال هناك مجال لإدخال مزيد من التحسينات وذلك بتجنب التكرار في الوثيقة وصياغة مؤشرات نتائج أكثر دقة وإدخال المزيد من قياسات الأداء. وعلاوة على ذلك، فإن الفقرات ٥٧ إلى ١١٣ تُلخص الأهداف الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ على صعيد كل من الأقاليم والمقر. وبينما ترحب اللجنة بهذه المعلومات، فإنها تشير إلى عدم توفر أية معلومات عن الربط بين الأهداف الواردة في الوثيقة والموارد المقترحة

لذلك الغرض في ميزانية عام ٢٠٠٧. كما تلاحظ أن عرض الميزانية لا يتضمن أية معلومات عن الأداء. وتوصي اللجنة بتضمين معلومات تحتوي على تحليل أو تقييم لتنفيذ البرامج بغية تبرير الاحتياجات المقترحة بشكل أفضل.

١٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٠٧ ستمثل آخر عرض سنوي، ذلك أن المفوضية ستعتمد لبرامجها وميزانياتها دورة مدتها سنتين، وذلك اعتباراً من فترة السنتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة بجهود المفوضية الرامية إلى تنسيق ميزانياتها مع ميزانيات الصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وبمشاوراتها بشأن تنفيذ الميزنة القائمة على أساس النتائج وذلك في ظل العمل بنظام السنتين (A/AC.96/1029، المرفق الأول). وتشير اللجنة إلى أن الانتقال إلى العمل بنظام السنتين يؤكد أهمية معالجة الصعوبات التي يطرحها التنبؤ بالتمويل وضمانه بالنسبة إلى السنة الثانية من فترة السنتين.

١٤ - وتلاحظ اللجنة أن المفوضية لا تزال ملتزمة بتنفيذ نظام الإدارة القائمة على أساس النتائج بهدف تعزيز المساءلة بالنسبة إلى كل من المنظمة ومديريها. ولهذا الغرض، شرعت المفوضية في تطوير برنامج حاسوبي يتعلق بالإدارة القائمة على أساس النتائج، وهو برنامج سيجري إدماجه بالكامل مع قاعدة بيانات مشروع تجديد نظم الإدارة والبرامج الخاصة بمشروع بروفایل (Profile)، بحيث يمكن الاعتماد على البيانات المتعلقة بالتسجيل للتخطيط للبرامج. وهذا البرنامج الحاسوبي الذي وُضع في عام ٢٠٠٦، سيتم اختباره وتحسينه في عام ٢٠٠٧، ثم سيجري تطبيقه على نطاق عالمي في عام ٢٠٠٨. وتتوقع اللجنة أن يساعد ذلك في تحسين جودة البرامج وإدارة الموارد وتقييم النتائج وتحليلها. وتقدم الفقرات ١٢٧ إلى ١٣٢ من وثيقة الميزانية معلومات في هذا الشأن، وتشير إلى مبادرات أخرى وإلى إدخال خطة عامة للمفوضية متعددة السنوات لاعتمادها كأساس لوضع مخططات العمل السنوية، وتعزيز إدارة الأداء وصياغة السياسات العامة ووظائف التقييم.

رابعاً - اللاجئون وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية

١٥ - تُبين وثيقة الميزانية في المرفق الثاني أن مجموع السكان الذين تُعنى بهم المفوضية ارتفع من ١٩,٥ مليون نسمة في بداية عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠,٨ مليون نسمة في أواخر عام ٢٠٠٥، وذلك حسب الأرقام المقدمة من الحكومات و/أو المستخلصة من عمليات التعداد التي تدعمها المفوضية (لا تشمل هذه الأرقام اللاجئين الفلسطينيين الذين يندرجون في إطار ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين). غير أن الفقرة ١٠ والشكل ألف يبينان أن نسبة اللاجئين من مجموع السكان الذين تُعنى بهم المفوضية قد أخذت في الانخفاض لتبلغ ٤٠ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٥، في حين ارتفعت نسبة المشردين داخلياً لتبلغ ٣٢ في المائة.

١٦ - وسيركز دور المفوضية في إطار "النهج القائم على المجموعات"، الذي أقرته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ والذي يعالج الحاجة إلى حماية المشردين داخلياً ومساعدتهم، على ثلاث من المجموعات التسع التي تم تحديدها، وهي الحماية، وتوفير المأوى في حالات الطوارئ، وتنسيق المخيمات وإدارتها (الفقرتان ٥ و ٦ من الوثيقة A/AC.96/1026). غير أن اللجنة تلاحظ أن ذلك يطرح تحديات جديدة للمفوضية في توفير الموارد اللازمة لتمويل هذه المسؤوليات دون تحويل الموارد المتاحة لأغراض اللجوء. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن المفوضية تعتمزم المشاركة بنشاط في العمليات المشتركة بين الوكالات وفي آليات تجميع الأموال ذات الصلة، كالصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ.

خامساً - الاحتياطي التشغيلي

١٧- تذكر اللجنة بأن الاحتياطي التشغيلي للمفوضية يتكون من العنصرين التاليين: (أ) الفئة الأولى، التي تقابل الأهداف التقليدية للاحتياطي التشغيلي كما تعرفها القاعدة المالية ٦-٥، المحددة بنسبة ٧,٥ في المائة من الأنشطة البرنامجية المقترحة؛ و(ب) الفئة الثانية، التي أُدخلت في عام ٢٠٠٤ على أساس تجريبي لاستيعاب المساهمات الإضافية المرصودة للأنشطة الموسعة أو الجديدة التي تدخل ضمن ولاية المفوضية لكنها لا تُدرج في الميزانية البرنامجية السنوية. وتبيّن الفقرات ٤٩-٥١ من تقرير الميزانية (A/AC.96/1026)، أن اللجنة الدائمة قررت، بعد تقييم مستقل، في جلستها السادسة والثلاثين المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ أن توصي اللجنة التنفيذية بأن تتخذ في دورتها العامة السنوية السابعة والخمسين (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦) قراراً يقضي بإدراج الفئة الثانية السابقة المعنونة حالياً "الأنشطة الجديدة أو الإضافية المتصلة بالولاية" خارج الاحتياطي التشغيلي، مع فتح اعتماد بمبلغ يصل إلى ٥٠ مليون دولار، ثم أن تأذن للمفوضية بطرح نسبة ٧ في المائة كنفقات عامة من المساهمات المقدمة إلى هذه الفئة من الميزانية. ويبقى الاحتياطي التشغيلي (الفئة الأولى) قائماً لخدمة نفس الأغراض السابقة مع تغيير نسبته من ٧,٥ في المائة إلى ١٠ في المائة.

سادساً - الميزانية العادية للأمم المتحدة

١٨- ترد في الفقرات ١٨ إلى ٢٠ معلومات عن مساهمة الميزانية العادية للأمم المتحدة في تغطية النفقات الإدارية للمفوضية (A/AC.96/1026). وتبلغ هذه المساهمة، المقدمة في شكل منحة، ٣٤,٤ مليون دولار بالنسبة إلى عام ٢٠٠٧ مقابل ٣٢,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ و ٣٨,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. وتغطي هذه المساهمة تكاليف ٢٢٠ وظيفة ممولة من الميزانية العادية للأمم المتحدة وما يتصل بذلك من تكاليف أخرى غير تكاليف الموظفين (انظر الجدول ثانياً - ٩ للاطلاع على توزيع هذه الوظائف). وتلاحظ اللجنة أن موارد الميزانية العادية سمحت في عام ٢٠٠٤ بتغطية ٣٧ في المائة من تكاليف التنظيم والإدارة و ٨ في المائة من تكاليف دعم البرامج، وذلك مقابل نسبة ٤٥ في المائة و ١٤,٩ في المائة، على التوالي، في عام ٢٠٠٥. إلا أن الزيادة المسجلة في عام ٢٠٠٥ تعزى إلى حد كبير إلى المبلغ المقدم من الميزانية العادية وقدره ٥,١٣ مليون دولار لتغطية التكاليف المتعلقة بتعزيز التدابير الأمنية في المقر. وتأمل المفوضية أن تتواصل الزيادة في المساهمات المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة وذلك بنحو ٢ إلى ٢,٥ مليون دولار كل سنتين، بما يسهم تدريجياً في تنفيذ أحكام المادة ٢٠ من النظام الأساسي للمفوضية (A/AC.96/1026، الفقرة ١٩).

سابعاً - ميزانية الدعم لعام ٢٠٠٧

١٩- تقدّر ميزانية الدعم لعام ٢٠٠٧، التي تغطي دعم البرامج (ميدانياً وفي المقر) والتنظيم والإدارة (في المقر) بمبلغ ٩٠٠ ٩٦٩ ٣٤٢ دولار مقابل ٣٠٠ ٣٦٢ ٠٥٧ دولار اعتمدته اللجنة التنفيذية لعام ٢٠٠٦ (تم تعديله ليصبح ٨٠٠ ٠٨٨ ٣٨٩ دولار) (انظر الجدول ثانياً - ٤). وإن هذا التناقص يعكس التخفيض في الوظائف الذي بدأ في عام ٢٠٠٦ نتيجة تدابير التقشف والجهود المبذولة بهدف تخفيض التكاليف الإدارية (انظر الفقرة ٧ أعلاه).

٢٠- وتبين الفقرات ١٥٥ إلى ١٥٨ والجدول أولاً - ٥ من وثيقة الميزانية أن مجموع الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٧ يبلغ ٢٨٩ ٥ وظيفة، وهو رقم يعكس انخفاضاً صافياً بـ ٦١٢ وظيفة خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ويشمل هذا المجموع ٨٦٩ وظيفة مقترحة لمقر المفوضية والبرامج العالمية، و ٤٢٠ ٤ وظيفة للأنشطة الميدانية. ومن حيث توزيع الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٧ حسب الفئة، تستأثر الوظائف المتصلة بالبرامج بنسبة ٤٨,٤ في المائة من هذا المجموع، في حين تمثل الوظائف المتصلة بدعم البرامج ٤٢,٣ في المائة وتمثل الوظائف المتصلة بالتنظيم والإدارة ٩,٣ في المائة من هذا المجموع. وتلاحظ اللجنة أن المفوضية تستعين أيضاً بخدمات متطوعي الأمم المتحدة والموظفين الفنيين المبتدئين. وفي أواخر تموز/يوليه ٢٠٠٦، كان عدد متطوعي الأمم المتحدة الموزعين في إطار مختلف العمليات التي تضطلع بها المفوضية ٥٩٩ موظفاً، في حين بلغ عدد الموظفين الفنيين المبتدئين الموزعين في إطار هذه العمليات ١٠٥.

٢١- وتلاحظ اللجنة أن المفوضية أصدرت في عام ٢٠٠٥ تعليمات بشأن الاستخدام السليم للخبراء الاستشاريين وفردى المتعاقدين، وذلك استجابةً لتقرير المراجعة الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر الفقرة ١٧٧ من الوثيقة A/AC.96/1026). وخلال الأشهر السبعة الأولى لعام ٢٠٠٦، بلغ عدد الخبراء الاستشاريين الذين عينتهم المفوضية ٢١٢ خبيراً، مقابل ٢٦٥ خلال عام ٢٠٠٥.

٢٢- وتنوّه اللجنة أيضاً بالتقرير المتعلق بالمبادئ التوجيهية الشاملة للسياسات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين الذين تستعين بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (الوثيقة A/61/201)، المقدم وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٩/٢٧٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ الذي يلخص استحداث سياسة عامة جديدة تنسجم مع الأمر الإداري للأمم المتحدة ST/AI/1999/7 والتعديل ١ لهذا الأمر المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ بشأن الخبراء الاستشاريين وفردى المتعاقدين، وهي سياسة تنص على الاستعانة بفئة جديدة من الخبراء الاستشاريين (الخبراء الاستشاريين الدوليين المستخدمين محلياً). وستقدم اللجنة الاستشارية ما لها من تعليقات وملاحظات في هذا الصدد في سياق تقديم التقرير المقبل للأمين العام بشأن إدارة الموارد البشرية إلى الجمعية العامة.

٢٣- ويشير مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة ١٢٥ من تقريره A/61/5/Add.5، إلى أن المفوضية لم تقم حتى أيار/مايو ٢٠٠٦ بتنفيذ توصية المجلس السابقة بالإلغاء التدريجي لاستخدام موظفي المشاريع تنفيذاً تاماً. وتلاحظ اللجنة أنه فيما يتعلق بمخططين لنشر الأفراد في حالات الطوارئ (الاستجابة السريعة وإعادة التوطين) أبرمت المفوضية اتفاقاً مع منطمتين غير حكوميتين تحتفظان بقائمة للأفراد الذين يمكن تعيينهم لأغراض التعبئة والانتشار السريعين، بما يوفر قوات عمل إضافية لها اختصاصات واضحة في إطار مخطط للنشر السريع، مؤكدة أن الموظفين المعنيين بمخطط النشر السريع هذا لا ينبغي اعتبارهم "موظفي مشاريع". وأوضح ممثلو المفوض السامي أن استخدام موظفي المشاريع، حسب التعريف الموضوع سابقاً لهذه الفئة من الموظفين، قد تم إلغاؤه. كما أبلغت اللجنة بأن المفوضية تتوخى إلغاء نموذج المسار السريع لتوزيع الموظفين الذي أُدخل في عام ٢٠٠٣ على أساس تجريبي، باعتبار أن الأشهر السبعة الأولى لعام ٢٠٠٦ لم تسجل أية عملية في إطار إجراءات المسار السريع مقابل ١٢ عملية خلال الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (سحبت منها ٨ عمليات في مرحلة لاحقة) (الفقرتان ١٦٩ و١٧٩ من الوثيقة A/AC.96/1026).

٢٤- وطلبت اللجنة الاستشارية إلى المفوضية أن تمثل لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن الممارسة المتبعة للاحتفاظ بالموظفين الذين تنتهي مدة انتدابهم العادية في مركز عمل ما، والذين ينتظرون التعيين في مركز آخر، كموظفين في إجازة خاصة بأجر، وذلك نظراً للتكاليف العالية التي تتكبدها المنظمة (الفقرة ٩ من الوثيقة A/60/387). وتلاحظ اللجنة من خلال تقرير مجلس مراجعي الحسابات أن عدد الموظفين في الفترات الفاصلة بين المهام انخفض بنسبة ٤٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، أو من ١٨٧ موظفاً إلى ١١٣ موظفاً (الجدول ١ من الوثيقة A/61/5/Add.5). إلا أنه في تموز/يوليه ٢٠٠٦، كان عدد موظفي هذه الفئة ١٢٨ موظفاً (الفقرة ١٧٠ من الوثيقة A/AC.96/1026). وأبلغت اللجنة بأن المفوضية ملتزمة بالتخفيض في عدد موظفي هذه الفئة، الذي لا يزال يشكل أحد التحديات المطروحة في مجال الإدارة، وذلك باعتماد نظام أساسي جديد ومبادئ توجيهية جديدة بغية ضمان التعيينات على أساس التفرغ. وتوصي اللجنة المفوضية بالاستمرار في رصد الحالة ومواصلة جهودها كي تضمن عدم تكرار هذه المشكلة.

٢٥- وتشير الفقرات ١٠٤ إلى ١١٢ إلى وضع استراتيجية جديدة تتعلق بالقوى العاملة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وتقدم شرحاً وجيزاً لأولويات المفوضية في مجال إدارة الموارد البشرية. وتوصي اللجنة بتضمين العرض المقبل للميزانية معلومات عن التقدم المحرز أو ما ينبغي إنجازه مع حدود زمنية لتنفيذ المبادرات التي يتم تحديدها.

٢٦- واستفسرت اللجنة بشأن تكلفة إنهاء الخدمة الناجمة عن تخفيضات عدد الموظفين لعام ٢٠٠٦ والتخفيضات المقترحة لعام ٢٠٠٧، وعلمت أن مبلغ ٤ ملايين دولار قد خصص لهذا الغرض في ميزانية عام ٢٠٠٦، وأن نفس المبلغ خصص لنفس الغرض في ميزانية عام ٢٠٠٧. كما تلاحظ اللجنة أن المفوضية في انتظار ما ستتخذه الجمعية العامة من إجراءات (انظر قرار الجمعية العامة رقم ٢٥٥/٦٠ (الجزء ثالثاً))، كي تقيم الخيارات الممكنة لتمويل الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي.

ثامناً - الإدارة المالية وتكنولوجيا المعلومات

٢٧- تلاحظ اللجنة أن المفوضية قد حددت ثلاثة مجالات تركيز للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ فيما يتصل بالإدارة المالية (الفقرات ١٠٠ إلى ١٠٣ من الوثيقة A/AC.96/1026)، وهي التالية:

١٠ ضمان الاستقرار المالي؛

٢٠ التقدم في إعادة تصميم عمليات المؤسسة من خلال مشروع تحديد نظم الإدارة؛

٣٠ تحسين نظم الرقابة الداخلية.

٢٨- وتشتمل العناصر التي تم تحديدها لضمان الاستقرار المالي على ما يلي: بدء العمل بميزانية برنامجية تمتد دورتها على فترة سنتين، اعتباراً من فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر الفقرة ١٣ أعلاه)؛ وتعزيز القدرة على إجراء تحليل عالمي وإقليمي للميزانية (انظر الفقرة ١٤ أعلاه)؛ والأعمال التحضيرية لإدخال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من عام ٢٠١٠، وتنفيذ نظام لإدارة الخزنة في عام ٢٠٠٧ (انظر الفقرة ٣١ أدناه). وبالرغم من أنه من المزمع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١٠ على الأكثر، فإن بعض

المنظمات الرائدة ستشرع في تنفيذه اعتباراً من عام ٢٠٠٨. وينبغي للمفوضية أن تستفيد من الدروس المستخلصة وأن تعجل بتنظيم دورات تدريبية. وتتوقع اللجنة أن تخصص في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الموارد اللازمة لهذا الغرض.

٢٩- وتلاحظ اللجنة أن تطبيق النظم الحاسوبية PeopleSoft في مجالي المالية والإمداد سمح للمفوضية بأن تشرع في إعادة تصميم عمليات المؤسسة في مجالات الميزانية والمالية وسلسلة الإمداد بالمقر وفي الميدان. وعلاوة على ذلك، يُعْتَزَمُ مواصلة تعزيز نظم الرقابة الداخلية من أجل تحسين المساءلة والشفافية، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من احتمالات سوء الإدارة والتبديد. وفي هذا الصدد، أُبلغت اللجنة بأن التدابير المتخذة حتى الآن تشمل تعزيز مكتب المفتش العام، وبرنامجاً لتدريب الموظفين المكلفين بإجراء تحقيقات محددة حسب الحاجة، وزيادة الجهود المبذولة في مجال الاتصال. وعلى سبيل المثال، أنشأت المفوضية في شباط/فبراير ٢٠٠٦ "بوابة المساءلة" التي يمكن لجميع الموظفين الوصول إليها عن طريق الشبكة الداخلية، والتي تؤدي دور مستودع للمعلومات المتصلة بالموارد البشرية والمالية، وتتيح وصلات إلى بعض مصادر المعلومات مثل نشرة مكافحة الغش. وترحب اللجنة بالتدابير المتخذة، وتوصي بأن تواصل المفوضية تعزيز عمليات الرقابة والحد من مخاطر الغش. غير أنه، وعلى نحو ما تشير إليه الفقرة ٢٥ أعلاه، ينبغي أن يُضْمَنَ العرض المقبل للميزانية معلومات عن وضع المبادرات المتخذة في مجال الإدارة المالية، والأطر الزمنية للإنجاز، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بما أُحرز من إنجازات ومكاسب ناتجة عن زيادة الفعالية حتى عن الوفورات التي تحققت.

٣٠- ويبين الجدول ثانياً - ١٣ (A/AC.96/1026) أن الموارد الأولية المقترحة لتكنولوجيا المعلومات بالنسبة إلى عام ٢٠٠٧ تقدر بمبلغ ١٠٠ ٦٢٠ ٣٨ دولار مقابل مبلغ ١٠٠ ٩٢١ ٤٣ دولار الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية لعام ٢٠٠٦ (تم تعديله ليصبح ٤٣ ٤٦٢ ٠٠٠ دولار) (انظر أيضاً الفقرات ١٤٠ إلى ١٤٨). ولا تزال استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إنجاز مشروع تجديد نظم الإدارة، بما في ذلك تطبيق النظام الجديد لإعداد جداول المرتبات المقرر بدء العمل به في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ومواصلة تحسين البرامج الخاصة بالمالية وشبكة الإمداد، وإنشاء مرفق لإدارة الأسطول لاستخدامه على نطاق عالمي. وتلاحظ اللجنة أن زهاء ١٠٠ مكتب سيتاح لها الوصول المباشر لمشروع تجديد نظم الإدارة بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وأن المكاتب المتبقية ستتاح لها هذه الإمكانية خلال عام ٢٠٠٧. ويُتَوَخَى أيضاً تنفيذ مشروع `بروفایل` ميدانياً مع إدخال بعض التحسينات عليه.

٣١- ويُزْمَعُ في عام ٢٠٠٧ تنفيذ نظام لإدارة الخزانة ذي قدرات وظيفية أساسية فيما يتعلق بإدارة الخزانة والسنود لأتمتة نظام إدارة النقود، وإدماج التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وإدارة مخاطر الخزانة، ومسك حسابات السنود والاستثمار (انظر الفقرتين ١٤٧ و ١٤٨ من الوثيقة A/AC.96/1026، والفقرة ٢٨ أعلاه). وتقدر تكلفة هذا النظام باستثمار في دفعة واحدة يبلغ نحو مليون دولار في عام ٢٠٠٧، يتوقع أن يساعد في زيادة الكفاءة وتحقيق الوفورات، فضلاً عن تعزيز الرقابة.

٣٢- ويشير مجلس مراجعي الحسابات في تقريره (الفقرات ١١١ إلى ١٢٣ من الوثيقة A/61/5/Add.5) إلى أوجه الضعف في رصد شهادات مراجعة الحسابات المقدمة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من شركائها المنفذين، كما يشير إلى جوانب القصور في القواعد المتعلقة بشهادات مراجعة حسابات الشركاء من

حيث تقديم ما يؤكد الاستعمال السليم للأموال. وتوصي اللجنة بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بأن تستعرض المفوضية آليات مراجعة حسابات النفقات التي يتكبدها شركاؤها المنفذون، مع تقييم فعالية الإجراءات التي بدأ تطبيقها في عام ٢٠٠٤، وتعزيز الرصد بهذا الخصوص، وبأن تستعرض المفوضية الجدول الزمني لتقديم شهادات مراجعة الحسابات.

تاسعاً - الأمن

٣٣- يبين الجدول ثانياً - ١٠ من وثيقة الميزانية أن المبلغ المقترح لتغطية التكاليف الأمنية هو ٣٨,١ مليون دولار مقابل مبلغ ٣٩,٩ مليون دولار خصص في ميزانية عام ٢٠٠٦ ومبلغ ٤١,٢ مليون دولار أنفق في عام ٢٠٠٥. ويشمل المبلغ المقترح لعام ٢٠٠٧ مبلغاً قيمته ٨ ٥٣٦ ٧٠٠ دولار كمساهمة من المفوضية في تكاليف النظام الموحد لسلامة الموظفين وأمنهم، ومبلغاً قيمته ٢٩ ٥٢٤ ٩٠٠ دولار لتغطية تكاليف سلامة الموظفين الداخليين وأمنهم. إلا أنه، ووفقاً لما تبينه الفقرة ١٣٥، قد ترتفع الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠٠٧ نتيجة التزام المفوضية بالمساهمة في نظام إدارة الأمن داخل الأمم المتحدة على أساس تقاسم التكاليف، ونتيجة الاحتياجات التي قد يتم تحديدها لاحقاً في حال تغير المراحل الأمنية.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - الأرصدة في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦
(آلاف دولارات الولايات المتحدة)

البرنامج السنوي دون اعتبار الميزانية العادية	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	تقديرات عام ٢٠٠٦
مجموع الأموال المتاحة	٧٦١,١	٧٢١,٣	٧٢٩,٢	٧٦٣,٣	٨٩٤,٠	٨٤٣,٦	٨٨٩,٦
مجموع النفقات	٧٠٧,٥	٦٧٧,٦	٦٩٨,١	٧١٤,٨	٨٦٩,٧	٨٣٥,٩	٨٨٣,٦
الأرصدة	٥٣,٦	٤٣,٧	٣١,١	٤٨,٥	٢٤,٣	٧,٧	٦,٠
البرامج التكميلية	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	تقديرات عام ٢٠٠٦
مجموع الأموال المتاحة	٧٤,٥	١٤٤,٧	٢١٨,٥	٢٨٢,١	١٩٧,٥	٣١٧,٢	٢٣٢,٨
مجموع النفقات	٦٧,٢	٩٥,٨	٢٠٠,١	٢٣٢,٦	١٥٦,٨	٢٥٨,٥	١٧٤,٠
الأرصدة	٧,٣	٤٨,٩	١٨,٤	٤٩,٥	٤٠,٧	٥٨,٧	٥٨,٨
أموال أخرى	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	تقديرات عام ٢٠٠٦
الميزانية العادية							
مجموع الأموال المتاحة	١٩,٦	٢٠,٤	٢١,٠	٢٨,٢	٢٧,٧	٣٩,٣	٣٢,٩
مجموع النفقات	١٩,٦	٢٠,٤	٢١,٠	٢٨,٢	٢٧,٧	٣٨,٥	٣٢,٩
الأرصدة	—	—	—	—	—	٠,٨	—
الموظفون الفنيون المبتدئون							
مجموع الأموال المتاحة	١٤,٠	١٣,١	١٣,٦	١٤,٦	١٦,٩	١٦,٢	١٧,٠
مجموع النفقات	٧,١	٧,١	٧,٢	٧,٤	٨,٣	٨,٧	٩,٥
الأرصدة	٦,٩	٥,٩	٦,٤	٧,٢	٨,٦	٧,٥	٧,٥
صندوق رأس المال المتداول والضمانات							
مجموع الأموال المتاحة	٥٠,٩	٣٨,٩	٥١,٦	٥١,٠	٥١,٠	٣٨,٨	٣٨,٠
مجموع النفقات	٠,٩	٠,٩	١,٦	١,٠	١,٠	١,١	١,٠
الأرصدة	٥٠,٠	٣٨,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٣٧,٧	٣٧,٠

البرنامج السنوي دون اعتبار الميزانية العادية	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	تقديرات عام ٢٠٠٦
خطة التأمين الصحي							
مجموع الأموال المتاحة	١٠,٥	١٣,٦	١٥,٣	١٧,٤	١٩,٩	٢٢,٩	٢٤,٠
مجموع النفقات	١,١	١,٢	١,٤	١,٦	١,٧	٢,٠	٢,٠
الأرصدة	٩,٤	١٢,٤	١٣,٩	١٥,٨	١٨,٢	٢٠,٩	٢٢,٠
المجموع الفرعي للأموال الأخرى	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	تقديرات عام ٢٠٠٦
مجموع الأموال المتاحة	٩٥,٠	٨٥,٩	١٠١,٥	١١١,٢	١١٥,٥	١١٧,٢	١١١,٩
مجموع النفقات	٢٨,٧	٢٩,٦	٣١,٢	٣٨,٢	٣٨,٧	٥٠,٣	٤٥,٤
الأرصدة	٦٦,٣	٥٦,٣	٧٠,٣	٧٣,٠	٧٦,٨	٦٦,٩	٦٦,٥
المجموع العام	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	تقديرات عام ٢٠٠٦
مجموع الأموال المتاحة	٩٣٠,٦	٩٥١,٩	١٠٤٩,٢	١١٥٦,٦	١٢٠٧,٠	١٢٧٨,٠	١٢٣٤,٣
مجموع النفقات	٨٠٣,٤	٨٠٣,٠	٩٢٩,٤	٩٨٥,٦	١٠٦٥,٢	١١٤٤,٧	١١٠٣,٠
الأرصدة	١٢٧,٢	١٤٨,٩	١١٩,٨	١٧١,٠	١٤١,٨	١٣٣,٣	١٣١,٣
المجموع العام (دون اعتبار صندوق رأس المال المتداول والضمانات، وخطة التأمين الصحي)	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	تقديرات عام ٢٠٠٦
مجموع الأموال المتاحة	٨٦٩,٢	٨٩٩,٥	٩٨٢,٣	١٠٨٨,٢	١١٣٦,١	١٢١٦,٣	١١٧٢,٣
مجموع النفقات	٨٠١,٤	٨٠١,٠	٩٢٦,٤	٩٨٣,٠	١٠٦٢,٥	١١٤١,٦	١١٠٠,٠
الأرصدة	٦٧,٨	٩٨,٥	٥٥,٩	١٠٥,٢	٧٣,٦	٧٤,٧	٧٢,٣
